



5
الأداء الأسبوعي
لبورصة الكويت

قراءة المزيد <<<



4
نتائج البنك الأهلي
الكويتي 2019

قراءة المزيد <<<



3
أسعار الفائدة

قراءة المزيد <<<



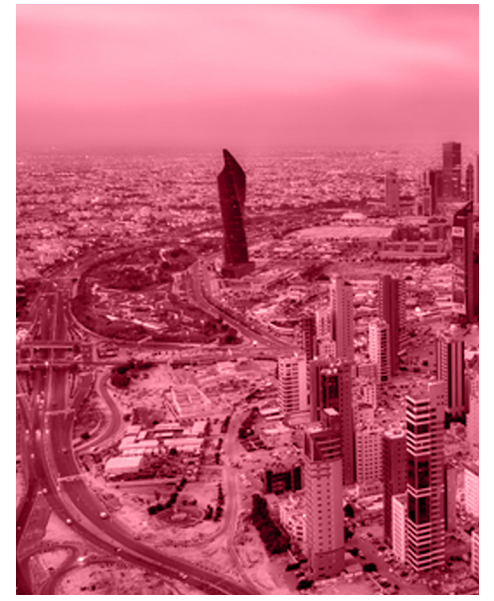
2
"كورونا" وبورصات
العالم

قراءة المزيد <<<



1
"كورونا" والكويت

قراءة المزيد <<<



"كورونا" والكويت

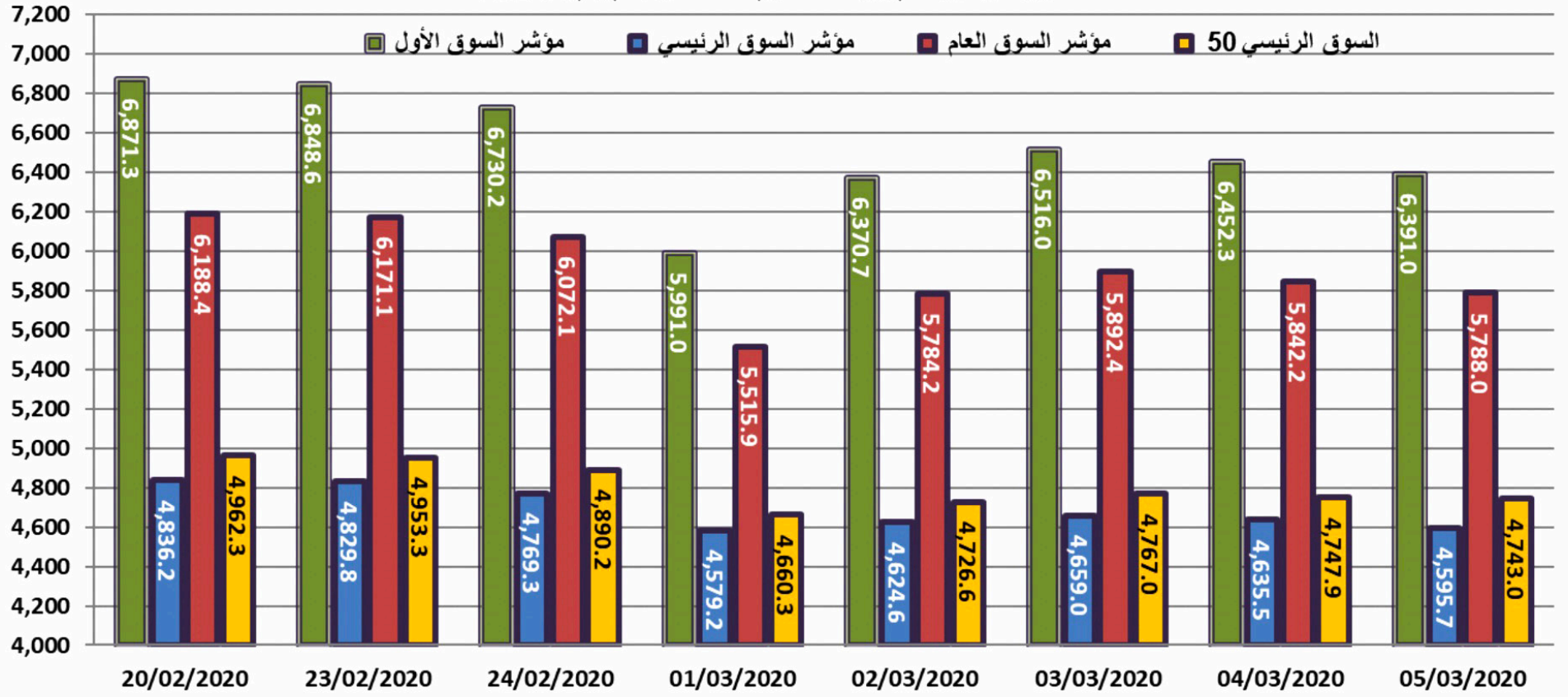
النتائج المحلي الإجمالي، ويمول الموازنة العامة بنحو 90% من إيراداتها. فالنفط، فقد في الأسبوع المذكور نحو 13.3% من مستوى أسعاره، وبلغ فيه سعر برميل النفط الكويتي نحو 50.78 دولار أمريكي، أي أدنى من سعر الموازنة التقديري المتحفظ البالغ 55 دولار أمريكي بنحو 7.7%. وقد يعوض النفط بعض خسائره أسوة بالبورصات، ولكن سوف يستمر الضغط على الأسعار والإنتاج على المدى المتوسط إلى الطويل بسبب التطورات التقنية والمخاوف البيئية، وستدخل البلد نفق المديونية المظلم أو استهلاك مدخرات عصر رواج سوق النفط ما لم تتحرك مبكراً في مشروعها التتموي وتحسم أمرها حول مشروعها المتناقضين، الأول يعزز الاعتماد على النفط، والأخر يدعو إلى التنوع بعيداً عنه، والمشروعان نائمان.

المؤشر المؤسف الآخر هو ما أظهرته تداعيات مواجهة المرض من هشاشة النسيج الاجتماعي والسياسي للبلد، فبدلاً من أن تؤدي الأزمة إلى تلاحم مكونات المجتمع تحت مظلة شمولية للوطن، أدت إلى تمزيقه في تراشق طائفي بغض من طرفيه. ونحن نجزم بأن التاريخ لم يشهد نجاح أي مشروع تنمية وإصلاح لا يبنى على شمولية المواطن، وما أظهره أطراف فاعلة في جناحي الإدارة العامة، حكومة ومجلس أمة، هو القبول بما حدث أو الانحياز للعصبيات الصغيرة على حساب الوطن. وذلك نتاج حتمي لنهج المحاصصة في الإدارة العامة، فما يتحقق بدعم عائلي أو مناطقي أو طائفي أو قبلي، لا يدين بأولوية الولاء للوطن، وإنما لعصبيته الصغيرة التي كانت السبب في وصوله إلى منصبه، بحق أو بدونه، واليهما يؤول اهتمامه وولائه. ولسنا بحاجة إلى ذكر أمثلة لما آلت إليه أوضاع دول قريبة تبنت نهج المحاصصة في توزيع مناصب الدولة، ولعل أزمة عابرة مثل "كورونا" أعطت دلالة قاطعة على فشل النهج وخطورته في الكويت، ولعل وعسى أن نطقن ونعي خطورته ويبدأ إصلاح تأخر جداً لنهج تشكيل الإدارة العامة.

لم تشارك بورصة الكويت بورصات العالم الرئيسية العمل في الأسبوع المنتهي في 2020/02/28 سوى في يوم عمل واحد، وكانت في عطلة العيد الوطني وعيد التحرير ما تبقى من ذلك الأسبوع، لذلك كان من ضمن المتوقع انتقال الهلع إليها في أول يوم عمل والذي صادف يوم 2020/03/01. هلع كبير وغير مبرر في حجمه، كان من نتائجه خسارة مؤشر السوق الأول ومؤشر السوق العام نحو 10% في أول يوم تداول بعد العطلة كما يوضحه الرسم البياني المرافق، ولكنه هلع من ضمن خواص الطبيعة البشرية وكان تصرف إدارة بورصة الكويت استباقي وصحيح عندما طبقت نظام "فاصل تداول المؤشر" الألي عند مستويات خسائر مقدرة سلفاً، وهو نظام تطبقه 17 بورصة في العالم ومنها بورصة نيويورك. هو هلع غير مبرر لأن أسعار الأسهم في بورصة الكويت لم تجاري ارتفاعات مؤشرات البورصات الرئيسية ما بعد احتواء أزمة عام 2008، والواقع أن معظم الأسهم المحلية لا زالت تباع بخصم كبير على قيمها الدفترية. وهو غير مبرر لأن هبوط أسعار الأسهم لا يهدد سلامة وملاءة القطاع المصرفي، بمعنى أنه من غير المحتمل أن يؤدي تصحيح كبير في أسعار الأصول المالية إلى عجز عن سداد قروض المصارف. وهو غير مبرر لأن علاقة الشركات المدرجة بأداء الاقتصاد الكلي من زاويتي النمو وسوق العمل، ضعيفة، بما يعنيه ذلك من أن هبوط الأسعار لا يهدد بانتقال الأزمة إلى الثانية أو مرحلتها الثالثة، وتأثيرها سوف يقتصر على خسارة في ثروات الأفراد، وضغوط على ربحية الشركات والمؤسسات.

ولكن، الأزمة كشفت عن مؤشرين في غاية الأهمية والخطورة، ولو تمت قراءتهما بشكل صحيح والإفادة منهما، من الممكن أن تتحول النتائج إلى الجانب الإيجابي، لأنهما جرسا تحذير مبكر، ولكن ذلك يحتاج إلى حاسة استشعار لدى الإدارة العامة، واحتمال توفرها ضعيف. المؤشر الأول، هو هشاشة الوضع الاقتصادي والمالي للبلد نتيجة الاعتماد الطائفي للاقتصاد المحلي على مصدر وحيد للدخل يحقق مساهمة للقطاع العام بنحو ثلثي

تطور مؤشرات بورصة الكويت منذ 20 فبراير 2020





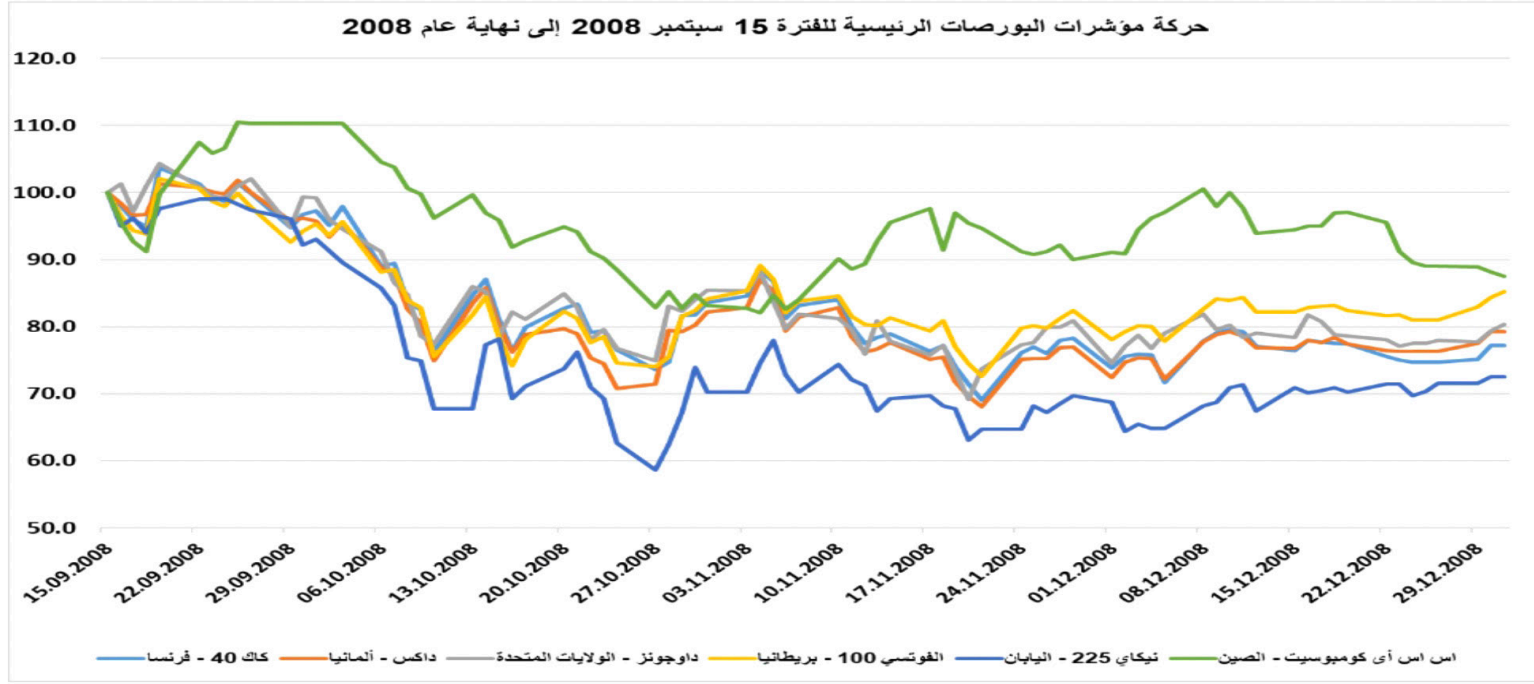
"كورونا" وبورصات العالم

لذلك، كانت تداعيات أزمة "كورونا" على المدى القصير على الأقل، كبيرة، بما لا يتناسب مع حجمها لأنها أصابت العالم وهو فاقد للكثير من مناعته ووسائل علاجه، ولذلك من غير المعلوم إلى أين ينتهي مآل الأزمة وما إذا كانت سوف تتوقف عند تصحيح جوهرى وربما صحي لأسعار الأصول وهو المرجح، ولكن من دون استبعاد أنها قد تدخل إلى مرحلتها الثانية، أي نقل الأزمة إلى القطاع المالى. وخلافا لأزمة عام 2008، لن تتولى السلطات النقدية القيادة المطلقة لمواجهة الأزمة، فأدواتها ومواردها لم تعد تسمح بذلك، من يمكن أن يساهم بجهد مؤثر للحد من الهلع، هي جهود صحية طبية لإيجاد علاجات وحلول تحد من فرص تحولها إلى وباء عالمي، وإدارات سياسية حكيمة قادرة على قيادة الحملة الإعلامية بنشر المعلومات الحقيقية وتقديم سبل الاحتواء والعلاج. وهناك مؤشرات عن جهود تبذل في الاتجاهين، فالطب يعمل جاهدا وربما تتجح بعض اكتشافاته وإن احتاجت لبعض الوقت، وهناك قلق سياسي من تكاليف انتقال الأزمة إلى المرحلة الثانية والثالثة. وذلك القلق قد يدفع بقيادات أكبر اقتصاديين في العالم للتعاون مرة أخرى لمواجهة، فالورقة الرابحة الرئيسية لدى الرئيس الأمريكي في انتخابات نوفمبر القادمة، هي استمرار رواج اقتصاده، وسوف يبذل كل الممكن للحفاظ على معدلات نمو مرتفعة -2.1%، ومعدل بطالة هو الأدنى -3.5% منذ عقود من الزمن. والصين تبذل جهود كبيرة لاحتواء المرض وآثاره، فهي لا تحتمل خسارة في معدلات نموها المنخفضة أصلا -5.6% لعام -2020، كما أن تعطيل دورها مصنعا سلعيا للعالم قد يضر بذلك الدور وبسمعتها على المدى الطويل. لذلك، نحن نرجح أن تنتهي الأزمة بحدود التصحيح الجوهرى والمستحق لأسعار الأصول المالية -أسعار الأسهم-، وقد ينعكس ذلك سلبا على معدلات النمو للاقتصاد العالمي.

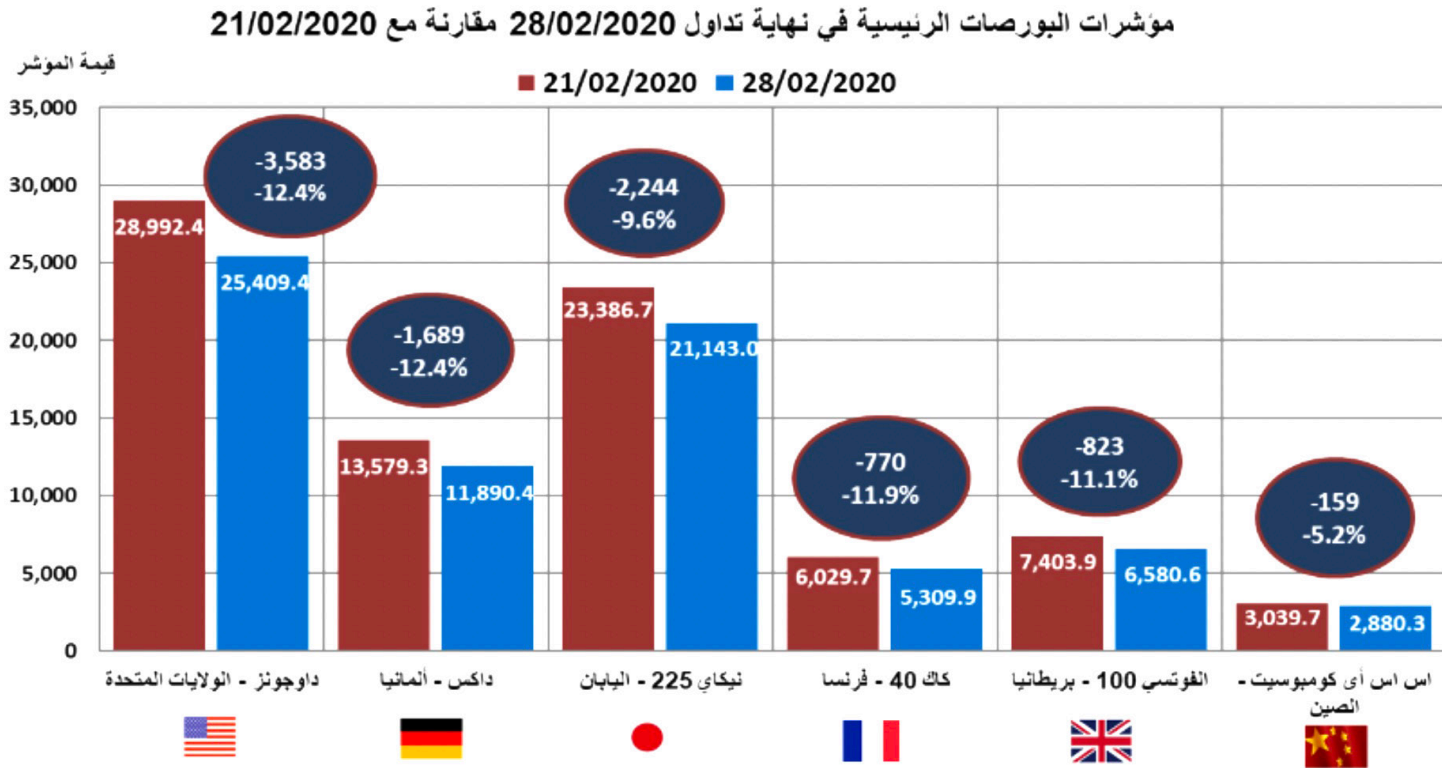
يوم 15 سبتمبر من عام 2008 كان يوم سقوط بنك ليمان براذرز، أو يوم الإعلان رسميا عن ولوج العالم أزمة مالية كبرى، كانت مؤشراتنا الأولية سابقة لإعلانها بنحو 18 شهرا، وكانت أزمة لم يشهد حجمها العالم منذ أزمة عام 1929. وكان أداء مؤشرات بورصات العالم الرئيسية كما يعرض لها الرسم البياني رقم (1)، واستمر التذبذب الحاد لتلك المؤشرات مع اتجاه نزولي وكبير حتى نهاية عام 2008. ومع ظهور بوادر احتمال تحول "كورونا" إلى وباء عالمي بعد انتقاله من الصين إلى إيران وكوريا الجنوبية وإيطاليا في أوروبا ثم دول أخرى بدرجات متفاوتة، حدث هبوط حاد في مؤشرات بورصات العالم الرئيسية في الأسبوع المنتهي بتاريخ 2020/02/28 فقد معه كلا من "داو جونز" الأمريكي و"داكس" الألماني نحو 12.4% من قيمتهما في أسبوع واحد، ولم يكن حال المؤشرات الأخرى أفضل كثيرا كما يعرض لها الرسم البياني رقم (2). في الحالتين، تشابهت ردود فعل مؤشرات بورصات العالم الرئيسية على المدى القصير، ما لا نعرفه هو مسار تلك المؤشرات بعد أزمة "كورونا" على المدى المتوسط إلى الطويل وإن كنا نرجح مسار مختلف، أي أن ذلك المسار الهبوطي قد يتوقف بعد عملية تصحيح مستحق لأسعار الأسهم، وإن استمر التذبذب الحاد إلى الأدنى وإلى الأعلى.

في عام 2008، كانت الأزمة أكبر بكثير لأنها بدأت من المرحلة الثانية للأزمات، أي بدأت من القطاع المالى، وكانت إصابة أسعار الأصول تحصيل حاصل، وكان القلق يومها ليس انتقالها إلى المرحلة الثالثة أي إصابة أداء الاقتصاد العالمي، وإنما حول درجة تلك الإصابة. ورغم ضخامة الأزمة يومها مقارنة بأزمة "كورونا"، إلا أن قيادات العالم، وتحديدا سلطاته النقدية، كانت مشبعة بأدبيات أزمة عام 1929، بنتائجها وخطاياها، واستخدمت أدوات السياسة النقدية والمالية بكفاءة وبدعم من قيادات سياسية كانت متجانسة. أزمة "كورونا" الحالية أصغر بكثير، ولكنها حدثت في توقيت سيء، فيه إنهاك كبير لأدوات السياسة النقدية ومواردها، وفيها عجوزات مالية ضخمة مصاحبة لارتفاع قياسي لديون العالم السيادية والخاصة -255- تريليون دولار أمريكي-. وفيها أسعار أصول مالية -أسهم- مرتفعة ارتفاعا قياسيا وممولة بقروض رخيصة، وفيها قيادات سياسية متناحرة حتى وقت قريب.

رسم بياني رقم (1)



رسم بياني رقم (2)



أسعار الفائدة



وقرر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2020/03/04، تخفيض سعر الخصم على الدينار الكويتي بواقع ربع نقطة مئوية من 2.75% إلى 2.50%. وكان آخر تخفيض لسعر الخصم على الدينار الكويتي تم في 2019/10/30، مع الخفض قبل الحالي لسعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي وربع النقطة المئوية ليصبح 2.75%، ومع الخفض الأخير على الدولار الأمريكي والدينار الكويتي، لا زال الهامش كبيراً ما بين سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي وسعر الخصم على الدينار الكويتي بواقع 1.25% لصالح الدينار الكويتي، ذلك يعني أن بنك الكويت المركزي قد خالف سياسات الفيدرالي الأمريكي مرتين فقط من أصل 4 تخفيضات أخيرة. ويعني ذلك ارتفاع جاذبية الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، ويعني منح مزيد من هامش المرونة لسعر الخصم على الدينار الكويتي لو رغب بنك الكويت المركزي في خفضه، ولكن علاقة خفض سعر الخصم ضعيفة بدعم النمو الاقتصادي المحلي، وضعيفة ولا حاجة لها لدعم سيولة الأصول المالية لأسباب ذكرناها في فقرة أخرى من تقريرنا الحالي. وخفض سعر الفائدة الأساس الأخير على الدولار الأمريكي، أو خفض "كورونا" استثنائي، ومن الصعب جداً التنبؤ بمسار حركة سعر الفائدة الأساس في المستقبل لاعتماده على متغيرات لها علاقة بالقدرة أو عدم القدرة في السيطرة على انتشار المرض، لذلك يظل دوره مسانداً وداعم في تأثيره النفسي.

بتاريخ 2020/03/03، وبقرار غير مبرمج وغير مسبوق منذ أزمة العالم المالية في خريف عام 2008، خفض البنك الفيدرالي -المركزي- الأمريكي سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي بنصف النقطة المئوية، أو من 1.75% إلى 1.25%. والفيدرالي الأمريكي هو البنك المركزي الرئيسي الوحيد الذي يملك بعض المرونة في تحريك أداة أسعار الفائدة، تليه الفائدة على الجنيه الإسترليني البالغة 0.75% ثم فائدة اليورو البالغة صفر%، بينما فائدة الين الياباني بالسالب أو -0.1%، والأخير الذي أعلن عن عزمه الدعم لمواجهة أزمة "كورونا" لا يملك سوى ضخ المزيد من السيولة.

وفي فقرة في تقريرنا الحالي ذكرنا بأن البنوك المركزية فقدت دورها القيادي وصاحب التأثير الطاعني الذي مارسه في مواجهة أزمة العالم المالية في عام 2008 لأن أدواتها ومواردها شبه مستنزفة، ودورها بات ثانوي ومساند ولكنه مؤثر في الجانب النفسي في الحد من خطورة الهلع. وقرار الفيدرالي الأمريكي لن يكون مؤثراً في بعده الاقتصادي، ولكنه يمثل دعماً مالياً للحد من تدهور أسعار الأصول حتى لا تنتقل الأزمة إلى القطاع المالي، إلى جانب الحافز السياسي. وربما كان غرض قرار خفض رغبة في اجتناب مواجهة سياسية مع الرئيس الأمريكي الذي هاجم مراراً سياسات الفيدرالي بعدم خفض أسعار الفائدة بمعدلات أعلى، وهذه المرة، وهو على أبواب مواجهة انتخابية، قد يذهب إلى ما هو أكثر من الهجوم اللفظي. وكان آخر تخفيض للفائدة الأساس على الدولار الأمريكي بربع النقطة المئوية قد تم بتاريخ 2019/10/30، وسبقه تخفيضان بربع النقطة المئوية لكل منهما، الأول بتاريخ 2019/07/31، والثاني بتاريخ 2019/09/18، بينما توقف عن خفض في اجتماع 2019/12/11 بعد اطمئنانه إلى قوة أداء الاقتصاد الأمريكي.



نتائج البنك الأهلي الكويتي 2019

وأرصدة لدى البنوك ارتفاعاً بلغ قدره 180.9 مليون دينار كويتي ونسبته 25.8%، وصولاً إلى نحو 883.1 مليون دينار كويتي (18.1% من إجمالي الموجودات) مقابل 702.2 مليون دينار كويتي (15.4% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018. وارتفع أيضاً، بند قروض وسلف بنحو 189.7 مليون دينار كويتي ونسبة 6.3%، وصولاً إلى نحو 3.216 مليار دينار كويتي (65.9% من إجمالي الموجودات)، مقابل 3.026 مليار دينار كويتي (66.5% من إجمالي الموجودات) كما في عام 2018. وانخفضت نسبة القروض والسلف إلى ودائع العملاء إلى نحو 82% بعد أن كانت نحو 83.7%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 320.1 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 8.3%، لتصل إلى نحو 4.192 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.872 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 85.8% مقارنة بنحو 85.1% في عام 2018.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك سجلت انخفاضاً مقارنة مع نهاية عام 2018، إذ انخفض العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 4.8% مقارنة بنحو 7.3%. وانخفض مؤشر العائد على معدل رأس مال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 17.8% قياساً بنحو 26.1%. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.6% قياساً بنحو 0.9%، وانخفضت كذلك ربحية السهم (EPS) إلى نحو 14 فلس مقارنة بنحو 26 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 18.3 مرة مقارنة مع 11.3 مرة، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم الواحد بنحو 46.2%، مقابل انخفاض أقل للسعر السوقي للسهم وبتحدهود 13.2%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.7 مرة مقابل 0.8 مرة لعام 2018.

وأعلن البنك نية توزيع أرباح نقدية بنسبة 7% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 7 فلس لكل سهم. وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 2.7% على سعر الإقبال في نهاية ديسمبر 2019، والبالغ 256 فلساً كويتياً للسهم الواحد. وكانت التوزيعات النقدية قد بلغت 14% عن عام 2018، أي خفض البنك من مستوى توزيعاته.

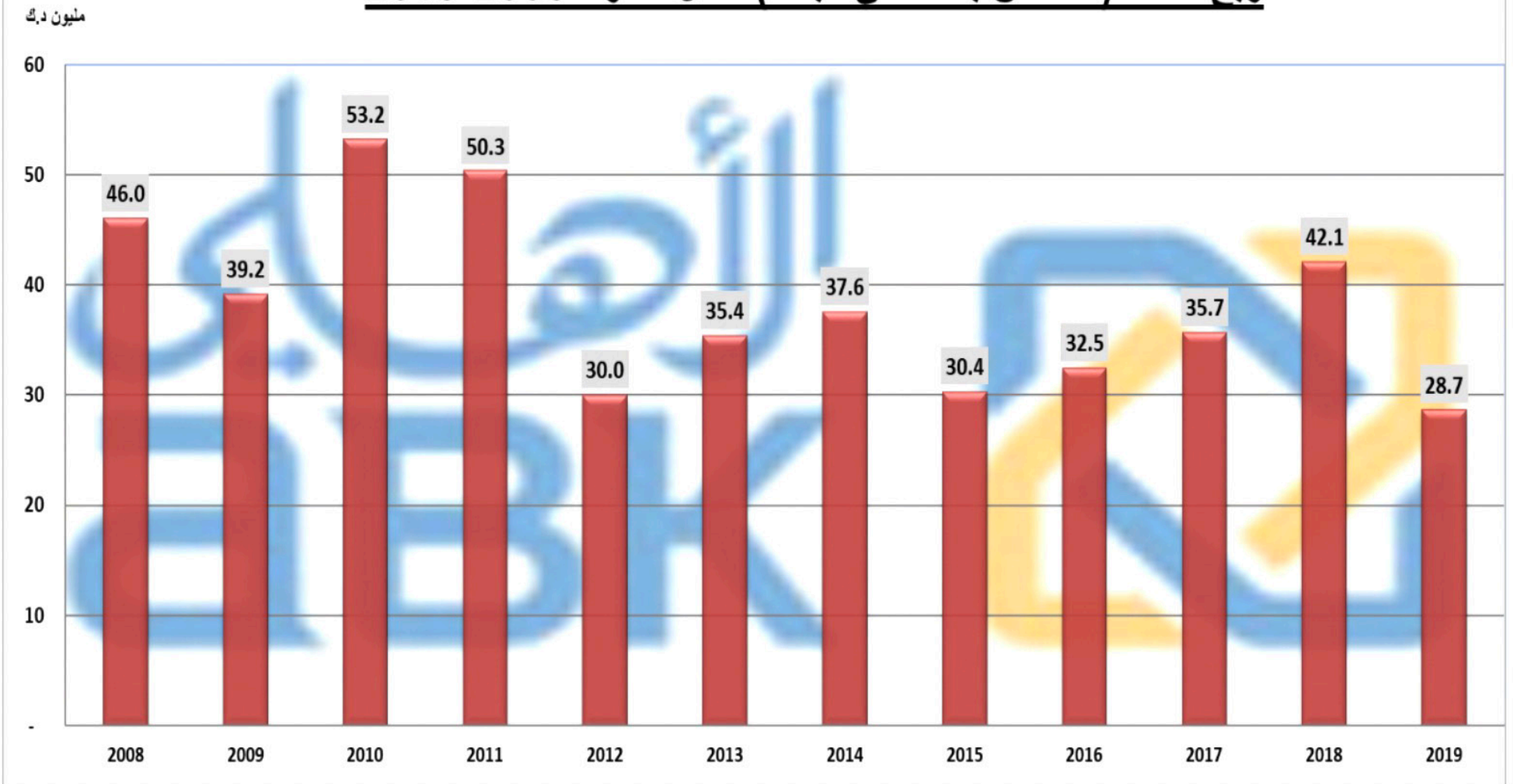
أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ ما قيمته 28.8 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 13.4 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 31.7% مقارنة بنحو 42.2 مليون دينار كويتي في عام 2018. ويعزى هذا الانخفاض في ربحية البنك إلى ارتفاع جملة المخصصات بقيمة أعلى من ارتفاع الربح التشغيلي للبنك، إذ بلغ ارتفاع المخصصات نحو 15.4 مليون دينار كويتي ونسبة 27.5%، في حين ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 1.8 مليون دينار كويتي. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة بمساهمي البنك خلال الفترة (2008-2019):

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية إلى نحو 172.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 168.8 مليون دينار كويتي، أي إن الإيرادات التشغيلية ارتفعت بما قيمته 3.7 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 2.2%. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 5.8 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 127.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 121.8 مليون دينار كويتي لعام 2018. بينما انخفض بند صافي أرباح استثمارات في أوراق مالية بنحو 1.8 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 2.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 3.9 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 1.9 مليون دينار كويتي أو بنسبة 2.9%، لتبلغ نحو 67 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 65.1 مليون دينار كويتي لعام 2018، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بنود المصروفات التشغيلية جميعها باستثناء بند مصروفات تشغيل أخرى الذي انخفض بنحو 2.3 مليون دينار كويتي. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 15.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 27.5% كما أسلفنا، لتبلغ نحو 71.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 56.2 مليون دينار كويتي. وانخفض هامش صافي الربح إلى نحو 16.7%، بعد أن كان نحو 25% لعام 2018.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.883 مليار دينار كويتي بارتفاع بلغت نسبته 7.4% وقيمهته 334.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.548 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018. وسجل بند نقد

ربح السنة (الخاص بمساهمي البنك) خلال الفترة 2019-2008



	التغير		2018/12/31	2019/12/31	البيان
	%	القيمة	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	
↑	7.4%	334,667	4,548,428	6,245,4174,883,	مجموع الموجودات
↑	8.3%	320,071	3,872,063	095	مجموع المطلوبات
↑	2.4%	14,311	584,803	4,192,134	حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك
↑	2.2%	3,689	168,815	599,114	مجموع الإيرادات التشغيلية
↑	2.9%	1,882	65,141	172,504	مجموع المصروفات التشغيلية
↑	27.5%	15,462	56,179	67,023	المخصصات
↓	5.1-%	271-	5,286	71,641	الضرائب
↓	31.7-%	13,384-	42,209	5,015	صافي الربح
المؤشرات					
↓			%0.9	%0.6	**العائد على معدل الموجودات
↓			%7.3	%4.8	**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك
↓			%26.1	%17.8	**العائد على معدل رأس المال
↓	46.2%	12-	26	14	ربحية السهم الواحد (فلس)
↓	13.2%	39-	295	256	إقبال سعر السهم (فلس)
			11.3	18.3	مضاعف السعر على ربحية السهم (E/P)
			0.8	0.7	مضاعف السعر على القيمة الدفترية (B/P)

** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2018 ونهاية ديسمبر 2019.



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

قد بلغت نحو 504.6 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 24.6 نقطة ونسبته %4.6 عن إقبال الأسبوع الماضي، ومنخفضاً أيضاً بنحو 48.6 نقطة أي ما يعادل %8.8 عن إقبال نهاية عام 2019.

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشيال). وكانت قراءة مؤشر الشيال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

التغير	الاسبوع الثامن	الاسبوع التاسع	البيان
%	2020/02/24	2020/03/05	
	2	5	عدد أيام التداول
4.6-%	529.2	504.6	مؤشر الشيال (قيم 33 شركة)
4.7-%	6,072.1	5,788.0	مؤشر السوق العام
	64,077,947	228,619,095	قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)
42.7%	32,038,973	45,723,819	المعدل اليومي (د.ك)
	328,737,444	1,020,431,623	كمية الأسهم المتداولة (أسهم)
24.2%	164,368,722	204,086,325	المعدل اليومي (أسهم)
	15,449	49,951	عدد الصفقات
29.3%	7,725	9,990	المعدل اليومي لعدد الصفقات

نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق	قيمة التداول دينار كويتي	البيان الشركات
22.2%	50,674,703	بنك الكويت الوطني
22.1%	50,619,660	بيت التمويل الكويتي
15.1%	34,425,194	البنك الأهلي المتحد (ش.م.ب)
7.0%	16,001,536	شركة الاتصالات المتنقلة
4.8%	11,065,989	شركة أجيليتي للمخازن العمومية
71.2%	162,787,082	الإجمالي

نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق	قيمة التداول دينار كويتي	البيان القطاعات
68.9%	157,493,975	قطاع البنوك
8.6%	19,617,715	قطاع الصناعة
7.4%	16,898,465	قطاع الاتصالات
6.7%	15,317,420	قطاع خدمات مالية
5.8%	13,177,647	قطاع العقار

الاسبوع الثامن	الاسبوع التاسع	
2020/02/24	2020/03/05	
4	3	عدد شركات ارتفعت أسعارها
24	26	عدد شركات انخفضت أسعارها
5	4	عدد شركات لم تتغير أسعارها
33	33	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال

الفرق	إجمالي	الفرق	يوم الخميس	يوم الخميس	اسم الشركة	
%	2019	%	2020/02/24	2020/03/05		
(9.7)	706.9	(4.5)	668.3	638.5	بنك الكويت الوطني	1
(9.5)	246.2	(3.8)	231.6	222.7	بنك الخليج	2
(5.5)	545.9	0.0	516.0	516.0	البنك التجاري الكويتي	3
(2.0)	167.6	(3.5)	170.2	164.3	البنك الأهلي الكويتي	4
(3.7)	297.0	(3.7)	297.0	286.1	بنك الكويت الدولي	5
(4.1)	358.5	(2.1)	351.2	343.9	البنك الأهلي المتحد	6
(9.1)	328.1	(5.2)	314.8	298.3	بنك برقان	7
(7.5)	2,492.0	(5.3)	2,436.6	2,306.3	بيت التمويل الكويتي	8
(8.3)	668.5	(4.3)	640.5	612.8	قطاع البنوك	
(3.2)	156.6	0.0	151.6	151.6	شركة التسهيلات التجارية	9
(3.9)	160.3	(9.1)	169.4	154.0	شركة الاستشارات المالية الدولية	10
(13.1)	173.7	(9.8)	167.4	151.0	شركة الاستثمارات الوطنية	11
(8.3)	566.1	(3.9)	539.9	518.9	شركة مشاريع الكويت القابضة	12
(10.6)	54.7	(12.7)	56.0	48.9	شركة الساحل للتنمية و الاستثمار	13
(7.4)	222.9	(4.4)	215.7	206.3	قطاع الاستثمار	
(4.0)	72.8	(9.9)	77.6	69.9	شركة الكويت للتأمين	14
(7.6)	376.4	(3.9)	362.1	347.9	مجموعة الخليج للتأمين	15
0.7	160.7	0.2	161.5	161.8	الشركة الأهلية للتأمين	16
(4.9)	50.8	(1.8)	49.2	48.3	شركة وربة للتأمين	17

الفرق	إقفال	الفرق	يوم الخميس	يوم الخميس	اسم الشركة	
%	2019	%	2020/02/24	2020/03/05		
(4.4)	144.7	(4.4)	144.7	138.4	قطاع التأمين	
(5.3)	189.1	(1.6)	181.9	179.0	شركة عقارات الكويت	18
(1.3)	125.0	0.2	123.2	123.4	شركة العقارات المتحدة	19
(7.6)	253.6	(5.5)	247.8	234.2	الشركة الوطنية العقارية	
5.3	1,683.8	(1.1)	1,792.8	1,772.6	شركة الصالحية العقارية	21
(1.4)	221.8	(2.2)	223.7	218.7	القطاع العقاري	
(9.5)	215.3	(4.8)	204.6	194.8	مجموعة الصناعات الوطنية (القبضة)	22
(18.7)	370.8	(5.7)	319.6	301.5	شركة أسمنت الكويت	23
(2.3)	195.0	(0.2)	191.0	190.6	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	24
(9.9)	190.3	(3.8)	178.1	171.4	القطاع الصناعي	
(16.0)	657.8	0.1	551.8	552.4	شركة السينما الكويتية الوطنية	25
(13.2)	4,198.3	(10.7)	4,080.3	3,644.0	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	26
(16.8)	1,134.3	(6.5)	1,009.4	943.8	شركة الاتصالات المتقلة	27
(15.5)	21.3	(14.7)	21.1	18.0	شركة سنرجي القبضة (ش.م.ك.ع.)	28
(14.8)	1,460.6	(8.3)	1,358.1	1,244.7	قطاع الخدمات	
(7.4)	145.8	(8.0)	146.7	135.0	شركة نقل وتجارة المواشي	29
(18.6)	14.5	(2.5)	12.1	11.8	شركة دانة الصفاة الغذائية	30
(0.6)	450.6	(0.6)	450.5	447.7	قطاع الأغذية	
0.0	175.8	0.0	175.8	175.8	شركة الشارقة للأسمت والتمية الصناعية (ش.م.ع.)	31
(21.7)	221.4	(12.8)	198.8	173.4	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع.)	32
0.0	490.8	0.0	490.8	490.8	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع.	33
(4.6)	181.7	(2.5)	177.7	173.3	الشركات غير الكويتية	
(8.8)	553.2	(4.6)	529.2	504.6	المؤشر العام	

الشال
للاستشارات



ALSHALL
Consulting

بيت الثقة
alshall.com